

Distr.: General
28 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم على وجه الاستعجال للتنبيه إلى التصعيد الخطير للوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في هذه اللحظة في قطاع غزة المحاصر. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يتصرف بمسؤولية لتهدئة الوضع وضمان حماية أرواح المدنيين الأبرياء. ومن واجب مجلس الأمن بوجه خاص أن يعمل على تفادي حلقة أخرى من حلقات العنف المميتة وصون السلام والأمن الدوليين.

وبينما أكتب إليكم يعاني مليونان من الفلسطينيين في قطاع غزة - من أطفال ونساء ورجال - مرة أخرى من ويلات الضربات الجوية وعمليات القصف الاسرائيلية، ويستعدون للدمار الذي سيلحق بالمدنيين لدينا وللأحزان التي ستلهم بهم بلا ريب، وهم الذين ليس لديهم أي مكان يلجؤون إليه لحماية أنفسهم من هذا العدوان والعقاب الجماعي الوحشي لسكان بكاملهم. وخلال الساعات القليلة الماضية، أطلقت طائرات حربية إسرائيلية مئات القذائف على مناطق في قطاع غزة الأهل بالسكان، وتتجمع الدبابات الإسرائيلية ويحتشد الجنود الإسرائيليون عند الحدود المعنية، مما يتسبب في انتشار الذعر والخوف من حرب أخرى لدى السكان.

وينبغي أن يكون التصاعد في التهديدات والخطابات الملهبة للمشاعر من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مبعث قلق شديد لدى المجتمع الدولي، الذي وقف جانبا مرات كثيرة بينما كان يتم ذبح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل. وإننا نحث على الاستجابة للإنذارات المبكرة وعلى اتخاذ إجراءات، منها بذل جهود وساطة على الفور، درءا لوقوع مثل تلك الأعمال الوحشية ومثل ذلك الدمار مرة أخرى.



ويجب على مجلس الأمن أن يطالب باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وجميع قراراته ذات الصلة، بما فيها القراران ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وجميع القرارات المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وندعو أيضا، في هذا الصدد، الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى بذل المساعي الحميدة، إلى جانب جميع الأطراف المعنية، من أجل تهدئة هذا الوضع الخطير وحماية أرواح المدنيين.

وفي هذا الصدد، لا بد لي أيضا أن ألفت الانتباه إلى أن التصعيد الذي شهدته الساعات الأربع والعشرين الماضية جاء على خلفية سلسلة من الهجمات الإسرائيلية وعمليات قتل المدنيين الفلسطينيين التي قامت بها إسرائيل في الأسبوع الماضي. وقد استهدف الشبان تحديدا بالعنف المنهجي، الذي يؤكد مرة أخرى الاستخفاف السافر من جانب السلطة القائمة بالاحتلال بأرواح الفلسطينيين. وقد بدأت أحدث حلقة عنف بقتل أربعة شبان فلسطينيين في غضون ٢٤ ساعة واستمرت في ظل الإفلات التام من العقاب.

ففي ٢٠ آذار/مارس، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية رائد هاشم محمد حمدان، البالغ من العمر ٢١ عاما، وزيد عماد محمد نوري، البالغ من العمر ٢٠ عاما، إذ أطلقت النار على الشابين بينما كانا يقودان سيارة في نابلس ما أدى إلى مصرعهما. وقبل بضع ساعات، قتل شاب فلسطيني آخر، هو عمر أبو ليلي، البالغ من العمر ١٩ عاما، رميا بالرصاص في قرية عبوين، شمال رام الله، إذ حاصرت قوات الاحتلال منزله وأطلقت عليه نيرانا كثيفة أدت إلى مصرعه. كما قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية رميا بالرصاص أحمد جمال مناصرة، البالغ من العمر ٢٦ عاما، في غضون الساعات الأربع والعشرين نفسها. وتفيد شهادة شهود عيان أن الشاب قتله جنود إسرائيليون "بدم بارد"، في عملية قتل أخرى خارج نطاق القانون، بينما كان يحاول مساعدة أسرته، التي تعرضت لحادثة في المدخل الجنوبي لبيت لحم.

وبالإضافة إلى أعمال الإرهاب الشنيعة في الضفة الغربية، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تعتمد استهداف المتظاهرين الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر بالذخيرة الحية، والرصاص الفولاذي المغلف بالمطاط، والبنادق الصاعقة، وعبوات الغاز المسيل للدموع، ما يؤدي إلى قتل وإصابة المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. وقد أدت الأعمال الوحشية لإسرائيل ضد المدنيين منذ أن بدأت احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى مقتل ٢٦٩ شخصا وإلى جرح أكثر من ٢٩ ٠٠٠ شخص، أصبح العديد منهم معاقين مدى الحياة بعد أن أصيبوا بذخائر حطمت عظامهم ومزقت أوصالهم. وكان آخر ضحايا هذه الأعمال الوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلية، التي تمت في انتهاك خطير للقانون الدولي، نضال عبد الكريم أحمد شتات، البالغ من العمر ٢٩ عاما، الذي أصيب برصاصة في الصدر مباشرة، وجهاد منير خالد حرارة، البالغ من العمر ٢٤ عاما، الذي أصيب برصاصة في الرأس، في يوم الجمعة ٢٢ آذار/مارس. وإضافة إلى ذلك، في ٢٤ آذار/مارس، توفي حبيب المصري، البالغ من العمر ٢٤ عاما، متأثرا بجروح أصيب بها في مظاهرة سابقة عندما أصابته رصاصة في صدره.

ومع اقتراب ذكرى مرور سنة على مسيرة العودة الكبرى، يجب علينا أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى هذه الجرائم وأن نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يتخذ إجراءات عاجلة لردع قتل وإصابة المزيد من المدنيين الأبرياء. وفي هذا الصدد، نشير إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في رد قوات الاحتلال الإسرائيلية على المظاهرات. وتشير الاستنتاجات إلى انتهاكات مقلقة وخطيرة لحقوق الإنسان وإلى جرائم حرب محتملة، إذ وجدت اللجنة أن هناك أسبابا

معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن المتظاهرين أطلق عليهم الرصاص في انتهاك لحقهم في الحياة أو في انتهاك لمبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني وأن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للدخيرة الحية ضد المتظاهرين كان استخداما غير قانوني. وإننا ندعو إلى متابعة جادة لهذه النتائج للتأكد من محاسبة مرتكبي تلك الجرائم والانتصاف للضحايا الأبرياء الكثيرين.

ومرة أخرى، أود أن أشدد على أن أرواح المدنيين معرضة للخطر مع تصاعد دوامة العنف بوتيرة سريعة. ويجب على مجلس الأمن أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف عدوانها العسكري على غزة وأن تكف عن جميع أعمال العدوان والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني. ولا يمكن للعالم أن يظل صامتا بينما يتم بشكل منهجي ذبح شعب أعزل يزرع تحت نير الاحتلال العسكري ويتعرض للحصار. ويتعين الوفاء بالالتزام بحماية المدنيين وضمان احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، ولا يمكن أن تظل فلسطين استثناء في هذا الصدد.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٦٢ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ (A/ES-10/814-S/2019/243)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية الهامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة